السياسـة المقارنـة:

إن حقل السياسات المقارنة بشكل عام هو واحد من أكثر حقول العلوم السياسية اتساعا، حيث يستعرض الحقل قضايا وموضوعات ذات صلة بالمؤسسات السياسية، والثقافة السياسية، والاقتصاد السياسي، والتنمية السياسية فى دول العالم.

وفى الوقت الذي يقرن البعض فيه دراسة السياسات المقارنة "بالمنهجية المقارنة"، إلا أن القائمين على البحث فى حقل السياسات المقارنة إنما يعتمدون على عدد من المنهجيات ويطرحون أطيافا مختلفة ومتنوعة من الموضوعات.

هناك مصطلحات أربعة يستخدمها علماء السياسة كمفردات؛ ***الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة، والتحليل المقارن، والمنهج المقارن***. والمقررات الدراسية والمصنفات العلمية والتصنيفات المكتبية تستعمل أي منها دون إبداء السبب.

إن السياسة المقارنة ميدان دراسي ، يختص بمعالجة النظم السياسية من منظور مقارن

هذا الفرع من العلوم السياسية يعنى بإجراء المقارنة بين:

1. **النظم السياسية ومركباتها.**
2. **الأفكار والمواقف والأفعال.**
3. **اللاعبون السياسيون.**
4. **شكل الحكومة وعملية صنع القرار.**
5. **الثقافة السياسية السائدة.**
6. **الحراك السياسي (المشاركة، والتنشئة).**
7. **الأحزاب، جماعات الضغط.**

مفهوم المقارنة:

تختلف تعريفات المقارنة وتتنوع غير أنها تكاد تنطلق جميعها من تراث جون ستوارت ميل الذي عرفها بأنها " دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر ". وقد مثل هذا التعريف محورا أو بؤرة تدور حولها مجمل تعريفات المقارنة في مختلف العلوم الاجتماعية على أساس أنها **فحص مستمر للتشابهات و الاختلافات .يقوم على افتراض وجود قدر من التشابه والاختلاف بين الوحدات موضوع المقارنة فلا يمكن مقارنة وحدات متماثلة تماما أو مختلفة تماما.**

يعايش فرع السياسة المقارنة تطورا سريعا وضخما يشهد له سيل متدفق من البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية، على أن حدود هذا الفرع لم يتفق عليها علماء السياسة بعد. في حين ينكر البعض وجود ما يسمى بعلم السياسة المقارنة، ويطابق فريق آخر بينه وبين علم السياسة المعاصرة. يقف بين النقيضين عدد كبير يرى **أن السياسة المقارنة ميدان دراسي تابع لعلم السياسة**، وإن لم تكن له ذاتيته واستقلاله عن بقية فروعه، **يختص بمعالجة النظم السياسية من منظور مقارن. *لم يبرز كعلم قائم بنفسه إلا في العقدين الأخيرين بفضل المحاولات المكثفة والمتواصلة التي ترمي سواء إلى تطوير نظرية عامة للأنظمة السياسية***، أو إلى تطوير نظريات جزئية في إطار النظرية العامة تعني بأبنية معينة تنتمي إلى أنماط نظامية مختلفة.

هناك فريقا آخر يحذر من توسيع نطاق السياسة المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته، ويطالب بوضع حدود لعلم السياسة المقارنة، ويعبر عنه بموقفين:

الأول: أنه لا يجوز التوسع في فهم محتوى السياسة المقارنة إلى الحد الذي تختفي معه الفواصل بينهما وبين علم السياسة، ثم بينهما وبين فروعه الأخرى كالعلاقات الدولية والنظرية السياسية.

الثاني: وجوب التوسع في محتوى السياسة المقارنة بوصفها تحليلا مقارنا للنظم السياسية وذلك بزيادة كم ونوعية النظم السياسية الرئيسية والفرعية موضع الدراسة توخيا لفهم أعمق وأشمل للمؤسسات السياسية وأنماط التفاعل السياسي في مختلف الدول.

مستويات دراسة النظام السياسي:

- لدراسة أي نظام سياسي لا بد من دراسته عبر ثلاث مستويات:

1- المستوى الأول أو المستوى القاعدي لدراسة النظام السياسي ويشمل ذلك تاريخ وجغرافية البلد، ونظامه الاقتصادي ، والخصائص السكانية من حيث التركيبة ، ونظام القيم السياسية.

2- دراسة الحركية السياسية للنظام: من حيث دراسة الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة إن وجدت، والقوى الاجتماعية التي لها تأثير سياسي، ونظام الانتخابات، ونمط القيادة السياسية، ونمط المشاركة السياسية.

3- نظام صنع القرار في النظام السياسي: أو من يحكم؟ ويشمل ذلك دراسة الشكل الدستوري، ونمط الأجهزة الإدارية والحكومية، والعلاقة بين المؤسسات السياسية، والعلاقة بين السلطات.

- يقترح هوارد فياردا أنه لدراسة أي نظام سياسي، أو أي موضوع يتعلق بدراسة الأنظمة السياسية، فلا بد أن يشتمل موضوع الدراسة على العناصر التالية:

1- مقدمة حول الموضوع من حيث أسباب وأهمية دراسة النظام أو البلد المعين، وتقديم الفرضيات وتوضيح الجوانب المنهجية

2- التاريخ السياسي للبلد أو البلدان محل الدراسة، لتحديد الملامح والمحطات التاريخية لنشوئها وتطورها، أو إجراء دراسة مقارنة لنفس البلد عبر فترات تاريخية أو بين مجموعة من البلدان.

3- دراسة الثقافة السياسية: دراسة نسق الأفكار والقيم والمعتقدات والمعايير السائدة في مجتمع الدراسة.

4- الأساس والاقتصادي والاجتماعي: من حيث مستوى المعيشة، طبيعة النظام الاقتصادي وبنيته، البنية الطبقية والبنية الاجتماعية) قبائل، اثنيات..

5- جماعات المصالح :التي لها دور في صناعة القرار وفي الميدان السياسي، مثل جماعات المصالح المهنية مثل النقابات، المصالح الاجتماعية وغيرها، والنسق الذي تشتغل فيه جماعات المصالح) كوربوراتي، ديمقراطي، تسلطي، شمولي

6- الأحزاب السياسية: معظم الأنظمة السياسية المعاصرة بها أحزاب سياسية، أو تعتمد التنظيم الحزبي وتعترف به من الناحية الرسمية ماعدا استثناءات، ولكن تختلف فيما بينها من حيث نمط النظام الحزبي السائد، والتركيبة الاجتماعية للأحزاب السياسية، والإطار الوظيفي والتنظيمي للأحزاب السياسية.

7- الاتصال السياسي: دراسة العملية الاتصالية من حيث طريقة الاتصال، أدوات الاتصال الجماهيري، من يملكها، لصالح من، وهامش الحرية والحركة الذي تتمتع به.

8- المؤسسات الحكومية: من حيث البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية، وعلاقة السلطة بالمواطنين، والأبنية الحكومية :الحكومة، البرلمان، العدالة والحكم المحلي.

9- البيروقراطية الحكومية: كيف تنظم الإدارة الحكومية وتسير، ومن يسيرها.

10- صنع القرار: من يصنع القرار، كيف يتم صنعه، الأطراف المشاركة فيه؟

11- دراسة السياسات العامة: دراسة القرارات والنشاطات الحكومية التي تهدف إلى تغيير الأوضاع وإدارة الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى الداخلي او الخارجي.

وبناءا على هذا المقترح فإن عناصر النظام السياسي تتشكل حسب فياردا من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في البنية والاجتماعية بصفة عامة والتي تمثل عنصر المدخلات، والعنصر الثاني هو المؤسسات الحكومية، والعنصر الثالث يتمثل في المخرجات أو السياسات العامة.

مستويات المقارنة:

تتخذ المقارنة أكثر من شكل أو مستوى:

1- مقارنة وحدة أو الظاهرة في مرحلتين تاريخيتين مختلفتين في تطورها التاريخي في مجتمع معين: دراسة النظام السياسي المصري أو إحدى مؤسساته أو السلوك التصويتي أو نمط القيادة أو السياسات العامة قبل وبعد الثورة 1952 أو عهد عبد الناصر وعهد السادات.

2- مقارنة المظاهر أو وحدة عبر المكان، أي في دولتين أو أكثر: الدراسة المقارنة للنظام السياسي ككل أو لأحد عناصره أو العلاقة بين متغيرين (التعليم والمشاركة السياسية (أو ظاهرة الثورة أو المعارضة السياسية في أكثر من دولة).

يمكن التمييز بين مستويين تحليليين أساسيين في نطاق السياسات المقارنة:

أ. أفقي: وهو مقارنة نشاط الحكومة داخل المجتمع بنشاطات مجموعة وحدات الحكم المحلي وربما ببعض الوحدات الأصغر مثل اتحادات التجار والكنائس والشركات التي تتفق مع الحكومة في مضمون وليس في حجم النشاط.

ب. رأسي: ويعتمد على أسلوبين؛ مقارنة تطور نفس الحكومة عبر فترات تاريخية مختلفة، وقد سيطر هذا النوع من التحليل بالفعل على دراسة السياسات المقارنة زمنا طويلا يكشف عن أوزان المتغيرات المختلفة في تأثير على النشاط الحكومي ودرجة استمرارية هذا التأثير. أو مقارنة مختلف حكومات العالم المعاصر، وفي هذا استخدمت معايير شديدة الاختلاف.

مشكلة تحديد المتغيرات أو العناصر الأولى بالبحث المقارن:

أ- الموند وباول: البنية والثقافة السياسية، التعبير عن المصالح تجميع المصالح، الأبنية والوظائف الحكومية، الاتصال، قدرات النظام، أنماط السياسة، والتنمية السياسية.

ب- روي مكريدس: صنع القرار، القوة، الأيديولجية.

ج- بلوندل: الأبنية، السلوك، القانون.

د- ميركل: التنشئة والمشاركة والتجنيد السياسي، الثقافات السياسية، المركز والحواف.

هـ- كيرتس: المجتمع والدولة، تصنيف النظم السياسية، التمثيل والتصويت.

و- ايكشتين وابتر: الحكم التمثيلي والدستوري، النظم الانتخابية، جماعات الضغط، الأحزاب.

د- استخدام أحد المناهج (منهج النظم، أو المنهج البنائي الوظيفي أو منهج الاتصال أو منهج الصفوة، أو التحليل الطبقي أو التحليل النفسي.